

Distr.: General  
7 March 2005

# الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون  
البند ٨٩ (ج) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/59/487/Add.3)]

٢٤٩/٥٩ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٤٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠<sup>(١)</sup>،

وإذ تعيد تأكيد نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١<sup>(٢)</sup>، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١<sup>(٣)</sup>، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢<sup>(٤)</sup>، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) A/C.2/56/7، المرفق.

(٣) A/CONF.191/13.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢<sup>(٥)</sup>،

**وإذ تسلم** بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما فيها القطاع الخاص، في تعزيز العملية الدينامية لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية منافع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك العملية،

**وإذ تسلم أيضا** بأهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي في السعي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

**وإذ تحيط علما** باستراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المتعلقة بالشركات، التي ترمي، في جملة أمور، إلى تعزيز نمو الإنتاجية كوسيلة لدعم العمل على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، والتدابير التي يجري اتخاذها لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ،

**وإذ تحيط علما أيضا** بتوقيع اتفاق التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وبأن ذلك الاتفاق ينبغي أن يفضي إلى تحسين الوجود الميداني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وإلى تحقيقها على نحو أفضل لهدفها الأساسي المتمثل في تعزيز التنمية الصناعية والإسراع بها في البلدان النامية، مع الاحتفاظ بهويتها ورؤيتها وكفاءاتها الأساسية، وإذ تلاحظ أنه يساهم، في جملة أمور، في وضع الأساس لكلتا المؤسستين لوضع برامج مشتركة في مجال التعاون التقني دعما لتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية،

**وإذ تحيط علما كذلك** بتوقيع مذكرة للتعاون التقني بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التجارة العالمية في كانكون، المكسيك، في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تهدف إلى الاشتراك في وضع وتنفيذ برامج للتعاون التقني المتصل بالتجارة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام<sup>(٦)</sup>، وترحب بالاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه؛

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٦) A/59/138.

٢ - تؤكد من جديد أن التصنيع يشكل عاملاً أساسياً في النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكذلك في إيجاد فرص للعمل المنتج وتوليد الدخل وتيسير عملية الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية؛

٣ - تؤكد ما لبناء القدرة الإنتاجية والتنمية الصناعية من دور حيوي في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup>؛

٤ - تحيط علماً بالاستعراض الشامل لأنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي اضطلع به وفقاً لاستراتيجيتها المتعلقة بالشركات والذي مكنها من أن تصبح منظمة أكثر تركيزاً وفعالية وكفاءة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي بوسعها تحقيق نتائج ملموسة وتقديم إسهامات قيمة في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

٥ - تشدد على ضرورة اتخاذ تدابير وطنية ودولية مؤاتية لتصنيع البلدان النامية، وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية لإطلاق الإمكانيات لنمو الإنتاجية من خلال تنمية القطاع الخاص، ونشر التكنولوجيات السليمة بيئياً والناشئة، وتشجيع الاستثمار، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية لتمكين البلدان النامية من بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وجعل هذه العملية مستدامة؛

٦ - تبرز أهمية التعاون في ميدان التنمية الصناعية وهيئة مناخ إيجابي للاستثمار والأعمال التجارية على كل من الصعيد الدولي، والإقليمي، ودون الإقليمي، والوطني في التشجيع على توسيع القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وعلى تنويعها وتحديثها؛

٧ - تحيط علماً مع التقدير بتنظيم المنتدى العالمي للتكنولوجيا البيولوجية، الذي عقد في كونسبسيون، شيلي، في الفترة من ٢ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، والذي اشتركت في تنظيمه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وحكومة شيلي، بدعم من المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية، وتحيط علماً بالقرار IDB.28/Dec.6 الصادر عن مجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية<sup>(٧)</sup>؛

(٧) انظر GC. 11/2، المرفق الأول.

- ٨ - تؤكد مساهمة الصناعة في التنمية الاجتماعية، وبخاصة في سياق الروابط بين الصناعة والزراعة، وتلاحظ أن الصناعة تمثل ضمن مجموع هذه الروابط المتداخلة مصدرا ثريا لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وتحقيق الاندماج الاجتماعي اللازم للقضاء على الفقر؛
- ٩ - تدعو إلى مواصلة استعمال المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتهيب بالبلدان المانحة والبلدان المتلقية أن تواصل تعاونهما في ما تبذله من جهود من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة في استعمال موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المكرسة لأغراض التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وأن تدعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز التعاون في ما بينها في ميدان التنمية الصناعية، وتشدد على أهمية تعبئة الأموال من أجل التنمية الصناعية على الصعيد القطري، بما في ذلك التمويل الخاص والأموال المقدمة من مؤسسات التمويل الإنمائية ذات الصلة؛
- ١٠ - تدعو أيضا، في هذا الصدد، إلى الاستعمال المتواصل لسائر الموارد، بما فيها الموارد الخاصة والعامّة والأجنبية والمحلية، من أجل التنمية الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- ١١ - تكرر تأكيد أهمية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير الدعم الفعال للتنمية الصناعية المستدامة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتهيب بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل الاضطلاع بدورها المحوري في ميدان التنمية الصناعية وفقا لولايتها؛
- ١٢ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز فعاليتها وأهميتها وأثرها الإنمائي بجملة وسائل، منها تعزيز تعاونهما مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على جميع الصعد؛
- ١٣ - تهيب بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشاركة بنشاط في التنسيق على الصعيد الميداني عن طريق عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والنهج القطاعية؛
- ١٤ - تشدد على الحاجة إلى تعزيز تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك عن طريق التدريب والتعليم وتحسين المهارات، مع التركيز بوجه خاص على الصناعة القائمة على الزراعة باعتبارها مصدرا لكسب الرزق في المجتمعات الريفية؛

١٥ - تؤكد الحاجة إلى قيام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ضمن ولايتها، بتعزيز تنمية الصناعات التنافسية في البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكذلك في البلدان النامية غير الساحلية؛

١٦ - تؤكد من جديد الحاجة إلى دعم بقاء أنشطة التصنيع في البلدان النامية وتوسيع نطاقها، وتهيب، في هذا الصدد، بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مواصلة تحسين أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها من خلال جملة مجالات، منها نشر التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل الوصول إلى الأسواق وتحقيق التنمية؛

١٧ - ترحب بالدور النشط الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في لجنة البرنامج الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وتشجعها على مواصلة الترويج للتنسيق والاتساق المعززين داخل منظومة الأمم المتحدة، بغية تعزيز كفاءة الأمم المتحدة وأهميتها في ميدان التنمية الاقتصادية؛

١٨ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تيسير التنمية الصناعية مع التركيز على المجالات ذات الأولوية المحددة في إطارها البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

١٩ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على زيادة مساهماتها لبلوغ أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(٨)</sup>، بغية مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا؛

٢٠ - تشجع أيضا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تطوير قدرتها بوصفها منتدى عالميا وفقا لولايتها، بهدف القيام، في سياق عملية العولمة، بتعزيز فهم مشترك لمسائل القطاع الصناعي العالمية والإقليمية وأثرها في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتدعو إلى زيادة تعزيز نهج البرامج المتكاملة القائمة على الطلب على الصعيد الميداني؛

٢١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٥

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

(٨) A/57/304، المرفق.